

دولة القانون؛ لسنا ضد اللقاءات والتيار الصدري لا يمثل إلا نفسه

الصدر يؤكد رفض المجتمعين للدكتاتورية... وأنباء عن مهلة أسبوع للمالكي



جانب من المؤتمر الصحفي في النجف... (أرشيف)

دولة القانون "من مغبة لغة الإبتزاز التي يستخدمها البعض"، مشيراً إلى أن الحديث عن استبدال رئيس الوزراء من قبل الآخرين يعطي الحق للتحالف الوطني بالحديث عن المواقع الأخرى كرئاسة الجمهورية والبرلمان". وأوضح مجيد أن "اتلاف دولة القانون لا يعترض على أي اجتماع لمناقشة القضايا المهمة حتى لو خرج باتفاق أو ورقة معينة شريطة أن تكون مطابقة للدستور"، لافتاً إلى أن "أي أوراق تصدر مطابقة للدستور ستكون قابلة للنقاش والحوار". وأكد مجيد أن اتلاف دولة القانون يرفض أن تقاطع أوراق الاجتماعات مع الدستور، أو أن تتحول إلى وصية على الآخرين، مشيراً إلى أن "قضية رئيس الوزراء من حق التحالف حصراً ولا يحق لأية جهة أن تنصب نفسها وصية عليه أو تصدر الأوامر له لاستبداله بأخر". وتعد مهلة الصدر الجديدة الثانية من نوعها، إذ أنه وحسب مقررات اجتماع أربيل الذي عقد في ٢٨ من نيسان الماضي فقد تقرر منح مهلة نحو ١٥ يوماً لرئيس الحكومة نوري المالكي للبدء بتنفيذ مقررات الاجتماع.

والإتصال بين تلك الأطراف". وأوضح الحكيم أن "المجلس الأعلى يرى في حل الأزمة الراهنة ضرورة الذهاب إلى الاجتماع الوطني عبر جدول أعمال يتناول الملفات العالقة". وفي سياق متصل اعتبر قيادي في اتلاف دولة القانون، أن التيار الصدري لا يمثل إلا نفسه ولا يحق له التحدث باسم التحالف الوطني، وفي حين لم يعترض على أي اجتماع يخرج بورقة مطابقة للدستور، محذراً من "لغة الإبتزاز التي يستخدمها البعض". وقال ياسين مجيد إن "التحالف الوطني فيه قوى كبيرة وأساسية"، مبيناً أن "التيار الصدري جزء من التحالف ومن حقه حضور أي اجتماع، لكن لا يحق له الحديث باسم التحالف الوطني لأنه لا يمثل إلا نفسه". وأضاف مجيد في تصريحات صحفية أن "موضوع سحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي قديم، لكن الهدف من إعادته الآن هو إبتزاز التحالف الوطني وإشاعة البلبلة بين أطرافه، كما انه محاولة من البعض لإبتزاز الحكومة"، مؤكداً أن "هذا المشروع سيتهي إلى الفشل". وحذر القيادي في

الوطني لإنهاء الأزمة السياسية العالقة، والواجبة على رسالة قادة اجتماع أربيل"، مضيفاً أن العبرة ليس في المهلة بقدر ما يحملها الطرف الأخر من حسن نوايا للخروج من الأزمة. وأكد الشعلان "أن العراقية لم تطرح المشكلات العالقة مع الأطراف بل اقتصر الاجتماع على إيجاد الألية المناسبة لحلها، واصفاً اللقاء بالإيجابي". بالمقابل أكد رئيس المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم أن تشكيل حكومة الأغلبية لا يشكل حلاً للأزمة السياسية الراهنة. وقال الحكيم في مؤتمر صحفي عقده في مقر المجلس الأعلى ببغداد أمس إن "حكومة الأغلبية لا تمثل حلاً إذ إن تشكيلها يعني غياب مكون معين في حكم وإدارة البلد إذ إن جميع الكتل السياسية لا تمتلك تمثيلاً واسعاً لجميع مكونات البلاد". وأضاف أن "سحب الثقة عن الحكومة الحالية لا يتم عبر اجتماعات تعقد في مدن معينة وإنما يتم عبر البرلمان كما أن ضعف الإتصال بين الأطراف السياسية في مرحلة معينة لا يعني الذهاب إلى خيارات أخرى، مشيراً إلى أن "الحل يكمن في عودة التوافق

تعبيره. وأضاف المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه، أن ممثلي التحالف الكردستاني لم يصرحوا بالإعلام للغاية إلا مما يعطي مؤشراً على أن لا نتائج ولا قرارات اتخذت بالاجتماع بل كان لقاء أراد منه زعيم التيار أن يحدد به خصوصاً عبر رسالة اللقاءات السياسية بين ممثلي كتل وأحزاب لها ثقلها داخل العملية السياسية، وأعرب المصدر عن استغرابه لأنباء المتضاربة حول سحب الثقة أو انتظار مهلة الصدر، كون أن الزعماء المجتمعين لم يتوصلوا إلى أي نتيجة حاسمة، معتبراً غياب أطراف من دولة القانون والمجلس الأعلى يعطي انطباعاً سلبياً على الاجتماعات. وأكد المصدر في رد على الصحفيين بشأن ما توصل إليه المجتمعون بشأن مصالحي الشعب قائلاً "ما دمت موجوداً فلا تخافوا على مصالحي الوطن"، لافتاً إلى أن اتلاف دولة القانون لم يرغب بحضور الاجتماع ونحن لم ندعوه أيضاً. وأكد مصدر من التحالف الكردستاني أن الاجتماع لم يخرج بأي جديد واصفاً الاجتماع بالتشاوري والسودي على حد

الاجتماع

أكد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، أمس الأحد، أن الاتفاق على رفض الدكتاتورية والتفرد بالسلطة كانت أفضل نتائج اجتماع ممثلي العراقية والتحالف الكردستاني الذي عقد مؤخراً في محافظة النجف. وقال مقتدى الصدر رداً على سؤال لأحد أتباعه عن ما خرج به الاجتماع وقادة الكتل السياسية في النجف وتلقت المدى نسخة منه، إن "أفضل النتائج هي أن لا دكتاتورية ولا تفرد"، مضيفاً أن "القول ما قائلته قيادات العراق لأجل نصرة شعب العراق". وتابع الصدر "نحن إنما نرضي الله إذا توحدنا من أجل معاناة الشعب ولا نفتحن الخاسرون".

الاجتماع

بغداد / ايااد التقييمي

وعقد قادة عن القائمة العراقية والتحالف الكردستاني، السبت الماضي، اجتماعاً في منزل زعيم التيار مقتدى الصدر في النجف وسط غياب تام لقادة اتلاف دولة القانون. وعقب الاجتماع قال الصدر خلال مؤتمر صحفي مشترك مع قياديين العراقيين والتحالف الكردستاني، إن الاجتماع انتهى إلى شيء يحتاج للمسات الأخيرة فقط، فيما أشار القيادي بالعراقية أسامة النجيفي خلال المؤتمر إلى أن موضوع سحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي "قيد النقاش بين القوى السياسية". وأكد المصدر في رد على الصحفيين بشأن ما توصل إليه المجتمعون بشأن مصالحي الشعب قائلاً "ما دمت موجوداً فلا تخافوا على مصالحي الوطن"، لافتاً إلى أن اتلاف دولة القانون لم يرغب بحضور الاجتماع ونحن لم ندعوه أيضاً. وأكد مصدر من التحالف الكردستاني أن الاجتماع لم يخرج بأي جديد واصفاً الاجتماع بالتشاوري والسودي على حد

العراقية تتهم المالكي باستثمار "أراضي النواب" لعرقلة سحب الثقة

برلمانيون يشعرون بـ "الغبين" لعدم حصولهم على "طابو الأراضي"

بغداد / دعاء آزاد

اتهمت القائمة العراقية بزعماء إيباد علاوي، امس الأحد، رئيس الحكومة نوري المالكي ودايرته الإعلامية بإشارة قضية توزيع الأراضي للنواب "لعرقلة" سحب الثقة منه، وفي حين أكدت أن المالكي "وزع أراضي لنفسه وحاشيته البالغ عددهم أكثر من ٣٠٠"، أشارت إلى أن البرلمان سيفتح هذا الملف خلال الأسبوع الأول من الفصل التشريعي المقبل.



حسبون الفتلاوي



حيدر اللالا



نجيبة نجيب

للوزراء ووكلائهم والمديرين العامين تقدر مساحة القطعة الواحدة بـ ٦٠٠ متر مربع، ويقدر سعر الواحدة بأكثر من ٥٠٠ ألف دولار أميركي تم توزيعها مجاناً، وتقع غالبية تلك الأراضي في مناطق الكاظمية والمناطق الأخرى المطلة على نهر دجلة. من جانبها قللت النائبة عن التحالف الكردستاني نجيبة نجيب من أهمية قضية الأراضي المخصصة للنواب، مؤكدة بان لا وجود للأراضي على الواقع.

نجيبة اشارت في اتصال مع "المدى" امس الاحد، ان "النواب تخلوا عن الكثير من الامتيازات، مثل خفض الرواتب، بتقليص مدة العطلة التشريعية، والاستغناء عن السيارات المصفحة التي كانت من اجل خدمة المواطن - على حد تعبيرها-". وكان أمين بغداد صابر العيساوي أعلن، منتصف أيار ٢٠١٠، عن بدء الأمانة بتنفيذ تعليمات الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتوزيع الأراضي على أعضاء مجلس النواب والوزراء، مؤكداً أن الأمانة ستختار أماكن متميزة في العاصمة بغداد لتوزيعها عليهم.

نجاة قائد عمليات سامراء من محاولة اغتيال

ديالى تخلي مبنى مجلس المحافظة بعد أنباء

اقتحام مسلحين

بغداد / المدى

فيما نفذت الأجهزة الأمنية في محافظة صلاح الدين انتشاراً واسعاً لقواتها تحسباً لوقوع هجمات بسيارات مفخخة.

وقال مصدر أمني في المحافظة لـ "المدى" إن "الأجهزة الأمنية في صلاح الدين نشرت العديد من قواتها في الطرق الفرعية والرئيسية ومدخل المحافظة اثر ورود معلومات استخبارية تفيد بوجود سيارات مفخخة وعبوات لاسلكية وضعت في سيارات مدنية وأخرى تابعة للأجهزة الأمنية".

واستبعد المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه ان يتم اللجوء الى فرض حظر للتجول على المركبات والأشخاص بناء على تلك المعلومات".

يذكر ان محافظة صلاح الدين شهدت مجموعة من الهجمات المسلحة التي استهدفت المدنيين والقوات الأمنية. من جانب آخر ذكر عضو في مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، ان المفوضية بدأت منذ فترة بالتدقيق في استمارات طلب أهالي صلاح الدين بتحويل محافظتهم الى إقليم، ورجح ان يتم الاعلان عن نتائج عملية الاستفتاء الشهر المقبل. وقال سردار عبدالكريم لراكانيون ان "قسم بيانات تسجيل المقترعين بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، منشغل منذ فترة بالتدقيق في استمارات المطالبة بتحويل محافظة صلاح الدين الى إقليم، مشيراً الى انه "من المحتمل الإعلان عن نتائج الاستفتاء مطلع الشهر المقبل".

وأضاف عبدالكريم انه "يجري الآن التحقق من أعمار المقترعين ومدى حقيقة وصحة الأسماء ورقم البطاقة النومية، وفيما اذا كانوا من أهالي المحافظة أم لا"، لافتاً إلى ان "المفوضية العليا تلقت نحو ٣٠ ألف استمارة تطالب بتحويلهم محافظتهم الى إقليم".



رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

كردستان. أربيل، شارع برايتي
دمشق، شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٧ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٢٢٢٧٦٥ - ٢٢٢٢٧٦٦

بغداد، شارع أبو نواس
- محلة ١٠٢ - زقاق ١٣
بناية ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٥٩٥ - ٧١٧٨٥٩٦

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون